



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

النجف الأشرف- قسم القانون

## سلطة الإدارة في المحافظة على أمنية

### المعلومات الالكترونية

رسالة تقدم بها الطالب (علي فارس صالح) الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام.

إشراف

أ.د. علي احمد حسن

٢٠٢١ م

١٤٤٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا يَا بَنِي آدَمُ اسْكُنُوا الْأَرْضَ إِنَّا نُمَلِّئُهَا  
بِكُتُبِكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ

صِدْقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

سورة البقرة ، الآية ( ٣٢ )

# الإهداء

إلى.. التي أرى بنور عينيها و أعيش على نبضات قلبها

والدتي الكريمة .....

إلى روح والدي رحمه الله تعالى

إلى .. واحة الأمان والاطمئنان.....

عائلتي الغالية .....

أهدي ثمرة جهدي

**الباحث**

## الشكر والعرفان

الحمد لله الذي ذكره شرف للذاكرين وشكره فوز للشاكرين وحمده عز للحامدين وطاعته نجاة للمطيعين . واتم الصلاة وافضل التسليم على محمد واله الطاهرين وصحبه المنتجبين .

وبعد : فعن رسول الله ( ص ) انه قال : ( لا يَشْكُرُ اللّٰهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ ) ، فبعد الانتهاء من هذه الدراسة يطيب لي في مقام الشكر أن أسجل بامتنان شكري وتقديري إلى ( أ.د. علي احمد حسن ) المشرف على هذه الرسالة لشمولي برعايته وجهوده الخيرة التي بذلها.

ما دمت في مقام الشكر والعرفان فلا يسعني ألا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى موظفي مكتبة جامعة بغداد والنهرين والمعهد القضائي وكلية القانون -جامعة كربلاء و كلية القانون- جامعة الكوفة و كلية القانون- جامعة القادسية و كلية القانون- جامعة البصرة وموظفي مكتبة الروضة الحيدرية والحسينية والعباسية وأخص بالشكر كذلك موظفي مكتبة كلية القانون - جامعة بابل ومكتبة معهد العلمين ، لتعاونهم معي في تسهيل مهمة حصولي على المصادر المتعلقة بالرسالة .

**الباحث**

## المستخلص

تناولنا بالدراسة سلطة الإدارة في المحافظة على امنية المعلومات الالكترونية ، اذ تتولى الادارة من خلال الهيئات الادارية التابعة لها ووسائل الضبط الاداري ، سلطة المحافظة على المعلومات الإلكترونية من خلال القرارات الادارية التي تطلع بها السلطة التنفيذية ، من خلال القوانين التي خولت الإدارة سلطة المحافظة على المعلومات الالكترونية لأنها من ضمن المقومات الاساسية للمجتمع ، فان المعلومات الالكترونية التي تحصل عليها الوزارة او الجهات غير المرتبطة بوزارة تعد بمثابة وثائق شخصية يقع على عاتق الادارة مسؤولية حمايتها والمحافظة عليها كونها تتعلق بالمصلحة العليا للدولة ، فيجب المحافظة على تلك المعلومات من الإخطار التي تهدد امن الاشخاص باعتبار ان المعلومات الالكترونية تهدد في حال اختراقها حياة الاشخاص وأمنهم ،فتسعى الوزارات لوضع نظام دقيق للمحافظة على تلك المعلومات باستخدام التقنيات الحديثة، وقد ظهرت الحاجة للمحافظة على المعلومات وامنها من خلال استخدام الحواسيب التي تحتوي على كم هائل من المعلومات والبيانات التي تقدم خدمه للمواطن والدوائر الحكومية على حد سواء الامر ، فتواجه الادارة مختلف الوسائل التي يمكن اللجوء إليها للدخول غير المصرح به إلى نظام الكمبيوتر، ومن ناحية اخرى يجب ضمان استعمال السلطة التي تمنح للادارة في ضوء الهدف المراد منه من خلال عملية الرقابة سواء الخارجية او الداخلية التي تقوم بها الادارة .

لذلك يحظى موضوع المحافظة على امنية المعلومات الالكترونية بأهمية مزدوجة فهي من جانب تحقق فائدة كبيرة لحماية المصلحة العامة المتمثلة بالمصلحة العليا للدولة ، ومن جانب آخر فان المحافظة عليها تحمي الافراد ، من الاطلاع على خصوصياتهم من قبل الغير ناهيك عما يرتبه نشر أي معلومات من اضرار جسيمة تلحق بالمصلحة العامة والخاصة معا .

## الفهرست

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	المستخلص
هـ - و	ثبت المحتويات
١ - ٣	المقدمة
٤ - ٤٢	الفصل الأول : التعريف بسلطة الإدارة في المحافظة على المعلومات الإلكترونية
٤	المبحث الأول : ماهية المعلومات الإلكترونية
٤ - ٥	المطلب الأول : مفهوم المعلومات الإلكترونية
٥ - ٩	الفرع الأول: تعريف المعلومات الإلكترونية
٩ - ١٢	الفرع الثاني : أهمية المعلومات الإلكترونية
١٢	المطلب الثاني : أنواع المعلومات الإلكترونية
١٣ - ١٤	الفرع الأول : أنواع المعلومات الإلكترونية من ناحية مصادرها
١٤ - ١٧	الفرع الثاني : أنواع المعلومات الإلكترونية من ناحية عانديتها
١٧	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لسلطة الإدارة في المحافظة على المعلومات الإلكترونية وأساسها
١٧	المطلب الأول : الطبيعة القانونية لسلطة الإدارة في المحافظة على المعلومات الإلكترونية
١٨ - ٢١	الفرع الأول : السلطة التقديرية للإدارة في المحافظة على المعلومات الإلكترونية
٢١ - ٢٧	الفرع الثاني : السلطة المقيدة للإدارة في الحفاظ على المعلومات الإلكترونية
٢٧	المطلب الثاني : أساس سلطة الإدارة في المحافظة على المعلومات الإلكترونية
٢٨ - ٣٥	الفرع الأول : الأساس الفلسفي لسلطة الإدارة في المحافظة على المعلومات الإلكترونية
٣٦ - ٤٢	الفرع الثاني : الأساس التشريعي لسلطة الإدارة في المحافظة على المعلومات الإلكترونية
٤٣	الفصل الثاني: وسائل الإدارة في المحافظة على أمنية المعلومات الإلكترونية والرقابة عليها
٤٣	المبحث الأول: الجهات الإدارية المختصة في المحافظة على المعلومات الإلكترونية ووسائلها
٤٣ - ٤٤	المطلب الأول: الجهات المختصة في المحافظة على المعلومات الإلكترونية

٤٨ - ٤٤	الفرع الأول: دور السلطات الاتحادية
٥١ - ٤٨	الفرع الثاني: دور الهيئات المستقلة
٥٣ - ٥٢	الفرع الثالث: دور الحكومات المحلية
٥٣	المطلب الثاني :وسائل الإدارة في المحافظة على المعلومات الالكترونية
٦٤ - ٥٤	الفرع الأول :الوسائل القانونية
٧٠ - ٦٤	الفرع الثاني: الوسائل الفنية
٧٠	المبحث الثاني :الرقابة على سلطة الإدارة في المحافظة على المعلومات الالكترونية
٧١	المطلب الأول :الرقابة الادارية
٧٥ - ٧١	الفرع الأول :الرقابة الإدارية الذاتية
٧٨ - ٧٥	الفرع الثاني : الرقابة الادارية غير التلقائية
٧٨	المطلب الثاني :الرقابة القضائية
٨٢ - ٧٩	الفرع الأول :الجهة المختصة بالطعن وشروط الطعن
٨٦ - ٨٢	الفرع الثاني : اسباب الطعن القضائي
٩٢ - ٨٧	الخاتمة
١٠٢ - ٩٣	المصادر